

**بيان بشأن سري لانكا
للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
السيد فرانسيس دينغ
١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩**

حث الأمين العام مرارا وتكرارا الطرفين المتحاربين حاليا في سري لانكا على احترام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وخاصة منع أعمال القتل غير المشروع وتوفير الحماية للمدنيين والمحتجزين. والنساء والفتيات معرضات بصورة خاصة لأخطار النزاعات، ويقع على الحكومة التزام قانوني بمنحهن حماية خاصة. وينبغي تذكير الطرفين بأن الأفراد يمكن أن يعتبروا مسؤولين شخصياً عن جرائم الحرب والجرائم الدولية الأخرى المرتكبة في سياق النزاع، مما يستدعي إخضاعهم للولاية القضائية الدولية. وينبغي للحكومة أن تتيح للأمم المتحدة وسائر المنظمات الإنسانية ومنظمات المعونة الدولية الوصول بشكل كامل ودون عائق إلى جميع المدنيين والمحتجزين في أماكن الاحتجاز ومراكز تجهيز البيانات ذات الصلة، بما في ذلك جميع المواقع التي يوجد فيها المشردون داخليا.

ولم يفت الأوان بعد لكي تقوم الحكومة ومنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بوضع حد لهذا النزاع الذي يزداد وحشية، والسعي إلى إحلال المصالحة والسلام مع سكان التاميل. ولهذا النزاع القائم على الاستقطاب صلة بالهوية، يشكل الانتماء الإثني والديني فيه عاملي انقسام عميق. ولن ينتهي هذا النزاع بطرف منتصر وطرف مهزوم، ولن يُنهى بمجرد تحقيق انتصار عسكري قد لا يستمر طويلاً ما لم تتم معالجة المظالم المشروعة. فيجب على منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير أن تكف على الفور عن استخدام الدروع البشرية وأن تسمح للمدنيين بمغادرة منطقة النزاع. وتُحث الحكومة على العمل مع المجتمع الدولي لبدء عملية سياسية لوضع إطار وطني يمكن فيه لجميع سكان سري لانكا أن يعيشوا جنبا إلى جنب كمواطنين متساوين.